كلمة ونص

ميشيل خياط

غلاء الكهرباء

لم تعرف سورية تاريخياً – مثل هذا الغلاء على ذوي الدخل المحدود وجلهم من المتقاعدين والعاملين في القطاع العام. ولقد طال مؤخراً الكهرباء وهي عصب الحياة، ومن الصعب العيش من دونها – لكنه ممكن.

نعم إذا لم يتم تعديل التعرفة الجديدة، المنزلية، ووسط إصرار وزارة الكهرباء على سحب عدادات من لا يسددون الفواتير الباهظة، فإن الكثير من المواطنين سيفقدون عداداتهم تباعاً.

روى لي متقاعد من جرمانا أنه فوجئ مؤخراً أن فاتورته قد ارتفعت من ١٢٠٠ ليرة إلى ٧٩ ألف ليرة حسب التسعيرة الجديدة! وبيته ٥٠ متراً مربعاً.

قلت له لعلك تشغل الأجهزة الكهربائية طوال الوقت...! أجاب: «أصلاً الكهرباء لا تأتي في جرمانا أكثر من ساعة كل يوم»...!.

أكيد ثمة مشكلة كبيرة في الرواتب، فهذا المتقاعد يتقاضى ٣٠٠ ألف ليرة سورية في الشهر، ومثل تلك الفاتورة الكهربائية تكسر ظهره، فهو رغم استمراره في العمل الملائم لعمره، يمضي أغلب أيامه جائعاً، إذ بات معروفاً أن ثلاثمئة ألف ليرة سورية، لا تطعم شخصين طوال الشهر، والحياة ليست خبزاً وشاياً وحسب، إنها: الدواء والكساء والمواصلات ووحدات الموبايل، ورسم الهاتف الأرضي والصيانة عند النجار والحداد والكهربائي ومعلم التمديدات الصحية... إلخ.

القضية كبيرة ومهمة جداً، ثمة حديث قديم يتجدد بين وقت وآخر عن الدعم لمستحقيه ومؤخراً برر أحد العاملين في وزارة الكهرباء رفع الأسعار بإيصال الدعم إلى مستحقيه..!

هل يوجد من هو مستحق للدعم أكثر من مواطن راتبه ٣٠٠ ألف ليرة سورية..؟

أيعقل أن يخصص لاستهلاكه من الكهرباء أكثر من ربع راتبه...؟ إنني استهجن عدم أخذ القيمة الشرائية للرواتب بعين النظر، عند كل زيادة في الأسعار، واستغرب استسهال رفع الأسعار، علماً أنه غير قانوني، فما أعرفه أن أي ضريبة جديدة تحتاج إلى قانون، ومثل هذه الزيادة غير المبررة على أسعار الكهرباء في سورية بدءاً من ١٥ أيار الماضي، هي أفظع وأفدح وأكبر من أي زيادة ضريبية.

نعم غير مبررة لأن المبلغ المتأتي عن فواتير الكهرباء هو مبلغ بسيط ٢٤٠٨ مليارات ليرة سورية في العام ٢٠٢٣، علماً أن الاستهلاك المنزلي للكهرباء هو ٦٠ بالمئة من الإنتاج، بمعنى أن وزارة الكهرباء حصلت على ١٤٤٤،٨ مليار ليرة سورية من فواتير المنازل في حين أنفقت ٢٠٨٨٥ مليار ليرة سورية على توليد ونقل الكهرباء «أحد المواقع الإلكترونية».

فهل يستحق مثل هذا المبلغ الذي اعتادت عليه الوزارة سنوات عديدة، مثل هذا التغيير الهائل وبالتالي صوغ أسى شعبي كبير وقلق من شبح سحب العداد في القادم من الأيام، مع تتالي الفواتير كل شهرين..؟

تصادف اهتمامي بهذه القضية، مع الاحتفال الدولي بيوم البيئة العالمي، وقرأت لمعاون وزير الكهرباء أن الطقس اللطيف الذي عرفناه قبل هذه الموجة الحارة جداً، قد أتاح لوزارة الكهرباء خفض التقنين وزيادة ساعات الوصل الكهربائي، ما يعطي أهمية فائقة لأي جهد بيئي وطني، يساهم في خفض الحرارة، وسط هذا التغيير الحراري العالمي المرعب.

وبما أن توفير الكهرباء صعب ويحتاج لسنوات، فما علينا إلا أن نكثر من الأشجار، وهي دواء الحر إذ تخفض الحرارة ٧ درجات، حيثما وجدت بكثافة.

ومؤخراً وفي سياق الاحتفال باليوم العالمي للبيئة، جدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحديث عن المبادرة السعودية اللافتة، والمتمثلة في رغبة المملكة العربية السعودية، غرس ٥٠ مليار شجرة، ضمن مبادرة «السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر» لمكافحة التصحر.

إن تلك الأشجار ستغرس في إقليم شرق المتوسط وغرب آسيا ونحن ضمن هذا الإقليم، وأرى أنه من واجب وزارتي الإدارة المحلية والبيئة والزراعة، المتابعة الحثيثة لهذه المبادرة، والاستفادة منها بأسرع وقت ممكن ولاسيما أننا نعاني نقصاً فادحاً في الأشجار.

وعندما تكثر الأشجار في بلادنا وتصبح بالمليارات، فلتسحب وزارة الكهرباء العدادات، إذ سيصبح الطقس لطيفاً في الصيف ولن نحتاج إلى مكيفات ومراوح، وسيتوافر الخشب بكثرة للتدفئة في الشتاء.

وكل عيد بيئة وأنتم بألف خير.

تم خلال اللقاء الحديث حول التعديلات التشريعية التي تعمل سورية على إجرائها لمواكبة التطورات الحالية

المنجد التقى في جنيف مدير عام منظمة العمل الدولية

| وكالات

على هامش أعمال الدورة الـ١١٢ لمؤتمر العمل الدولي المنعقدة حالياً في جنيف بحث وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي المنجد مع مدير عام منظمة العمل الدولية جلبرت هونجبو والوفد المرافق له سبل تعزيز التعاون المشترك لتطوير البيئة التشريعية الناظمة لقطاع الأعمال.

وتم خلال اللقاء الذي حضره مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير حيدر علي أحمد الحديث حول التعديلات التشريعية التي تعمل سورية على إجرائها لتكون مواكبة للتطورات الحالية المتمثلة بقانوني العمل والتأمينات الاجتماعية وغيرها من القوانين.

وأكد الجانبان أهمية تعزيز التعاون المشترك والاستفادة من خبرة المنظمة الفنية في العديد من المجالات حيث أشار الوزير المنجد إلى سعي سورية المتواصل لتعزيز الحوار الاجتماعي الثلاثي بين أطراف الإنتاج؛ الحكومة والعامل وأصحاب العمل وفق معايير العمل الدولية لتطوير البيئة التشريعية الناظمة لقطاع الأعمال وسوق العمل.

وفي السياق نفسه عقد الوزير المنجد عقب اللقاء اجتماعاً فرعياً مع المدير الإقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية في بيروت ربا جرادات وتناول الحديث موضوع اللاجئين السوريين في لبنان والجهود التي تبذلها الحكومة السورية لإعادتهم إلى وطنهم الأم.

يشار إلى أن فعاليات الدورة الـ١١٢ لمؤتمر العمل الدولي الذي تنظمه منظمة العمل الدولية في جنيف انطلق في ٣ من الشهر الجاري ويستمر حتى ١٤ منه بحضور ممثلي أطراف العمل الثلاثة من حكومات وأصحاب عمل وعمال من ١٨٠ دولة حول العالم.

مدير الزراعة: منح التعويض حسب درجة الضرر لكل محصول

حوالي ٤٥٠ مليون ليرة.. محافظة اللاذقية تقر تعويضات المزارعين المتضررين بالعاصفة الأخيرة

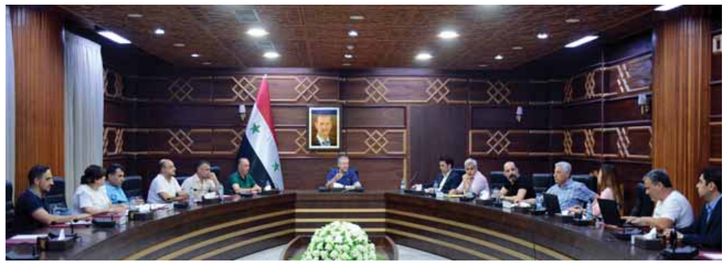

| اللاذقية - عبير محمود

أقرت اللجنة الفرعية لصندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية في اللاذقية قيمة تعويضات المزارعين المتضررين جراء العاصفة المطرية الأخيرة المترافقة بتساقط البرد، بمبلغ ٤٥٠ مليون ليرة.

وخلال اجتماع اللجنة برئاسة محافظ اللاذقية عامر هلال، تمت مناقشة البيانات التي قدمتها مديرية الزراعة بما يخص الأضرار الناجمة عن عاصفة «السابع من شهر أيار الفائت»، التي شهدت هطلات مطرية غزيرة مترافقة بحبات برد كبيرة أدت لأضرار كبيرة في محاصيل زراعية ومنها محصول التبغ خاصة في ريفي جبلة والقرداحة إضافة لأضرار متفاوتة في أشجار الزيتون وثمريات أخرى، لا تنطبق عليها معايير التعويضات في الصندوق.

وحسب بيانات الزراعة فإن الأضرار أصابت في جبلة والقرداحة نحو ٢٢٧٢ دونماً مرخصاً لـ ١٨٥١ مزارعاً، بقيمة تعويضات نحو ٤٥٠ مليون ليرة سورية، بالإضافة لتضرر ١٧٥ دونماً غير مرخص لـ ٢٥٥ مزارعاً.

وبيّن مدير الزراعة والإصلاح الزراعي في اللاذقية باسم دوبا خلال الاجتماع أن تقرير اللجنة الفرعية بما يتضمنه من قيمة التعويضات يتم رفعه إلى وزارة الزراعة لإقرار التعويضات للمزارعين المتضررين، إضافة لتقدير إمكانية منح التعويضات للمزارعين المتضررين غير المرخصين والتي تبلغ قيمتها الإجمالية نحو ٣٥ مليون ليرة سورية.

وأشار دوبا إلى أن الضرر الأكبر لمحصول التبغ وباقي القطاعات الزراعية تضررت بشكل محدود، ويتم منح التعويض حسب درجة الضرر لكل محصول، منوهاً بأن القيم تتراوح بين ٥ و٧ و١٠ بالمئة من قيمة تكاليف الإنتاج للمحصول.

وذكر مدير الزراعة أن هناك لجاناً مكانية قامت بالكشف على أرض الواقع لجميع الأراضي المتضررة وتقدير الأضرار فيها ودراستها وفق الاكتتاب المقدم من المزارعين بشكل دقيق.

ولفت دوبا إلى التنسيق مع المؤسسة العامة للتبغ فيما يخص تقدير المساحات وكلف الإنتاج ومردود المساحة، وذلك لكون المؤسسة هي الجهة المعنية في قطاع التبغ وبناء على التنسيق مع المؤسسة تم تقدير حجم الأضرار، وبالتالي قيمة التعويضات للمزارعين المتضررين في المحافظة.

وفي السابع من أيار الماضي، كانت قد شهدت عدة مناطق بريفي جبلة والقرداحة، أجواء مطرية عاصفة مرفقة بتساقط كثيف لحبات البرد، أدت لكارثة حقيقية على المحاصيل الزراعية وخاصة التبغ الذي تعتمد عليه عائلات عدة بالمحافظة كمصدر رزق وحيد.

وقدر اتحاد الفلاحين في اللاذقية تضرر محصول التبغ بحوالي ٩٠ بالمئة، وأضرار متفاوتة في أشجار الزيتون والحمضيات واللوزيات وبعض أنواع الخضار الأرضية.

دراسة آلية الدعم وتخصيصه وفق خصوصية كل منطقة

وزير الزراعة لـ«الوطن»: هناك محصول إستراتيجي لكل محافظة

رئيس اتحاد فلاحي المحافظة: نطالب بتسليم أثمان القمح كاملة للمنتجين من دون تجزئة

| السويداء- عبير صيموعة

أكد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي محمد حسان قطنا أهمية إدخال تقانة زراعية حديثة لتطوير الإنتاج وإدخال كل الأراضي القابلة للزراعة في الاستثمار وتعزيز فرص الاستثمار، مشيراً إلى أن السياسات البديلة خلال فترة الحرب كانت طارئة وآنية ويجري العمل الآن على رسم السياسات الزراعة الإستراتيجية حتى العام ٢٠٣٠ وما بعدها ووضع خطة تنفيذية لها، لافتاً بعد استماعه إلى ما جرى طرحه من المشاركين إلى ضرورة التكامل بسياسة الدعم بين الوزارات.

وخلال ورشة العمل للبحث في تطوير آليات الدعم الزراعي في السويداء بيّن قطنا في تصريح لـ«الوطن» أن أهم المخرجات الرئيسة لورشة عمل الوزارة ألا يكون هناك محاصيل إستراتيجية على المستوى الوطني بل أن يكون المحصول الإستراتيجي على مستوى كل محافظة الذي يحقق استقرار الفلاحين ويحقق لهم عائداً اقتصادياً جيداً، وهو المحصول الذي سيتم الاعتماد عليه بالتخطيط الاقتصادي وسيتم ربطه بخطة الدعم الإستراتيجي.

وأشار إلى طرح الوزارة ندوات حوارية مشتركة حالياً مع جميع الفعاليات الموجودة في المحافظات للاستماع إلى رؤيتهم حول آليات الدعم وأساليبه، وكيف يتم تطوير آليات الدعم المتبعة سابقاً، لافتاً إلى أن الهدف أن يكون هذا الدعم فعالاً وأن يحقق السياسات الاقتصادية والزراعية المعدة والمقرة.

وبعد تقديم عرض مصور عن أشكال الدعم التي تعمل من خلالها الوزارة والتحول من دعم المنتج إلى دعم الفلاح كمقدمة للحوار، لفت الوزير إلى أن الهدف من ورشة العمل هو دراسة آلية الدعم في الفترة القادمة وتخصيص الدعم وفق خصوصية كل منطقة ونوع الدعم المقدم، مؤكداً ضرورة الاستماع خلال الورشة إلى كل من له علاقة بالاستثمار الزراعي وكل من لديه الرغبة في إبداء الرأي والنقاش بكل شفافية ومصداقية بهدف تقريب وجهات النظر، مشيراً إلى المنتجات الزراعية المهمة في المحافظة وتنوع الأصناف المنافسة في سوق التصدير.

قطنا دعا إلى انتقال منشآت الصناعات الزراعية إلى المنطقة الصناعية في أم الزيتون التي توفر البنية التحتية الجيدة والطاقة اللازمة للعمل، إضافة إلى الحماية، كما كشف عن الدعم لتأسيس شركات توضيب وتحضير للتصدير يمكن أن يتم من خلالها فحص المنتج وضمان تصديره بالشكل المطلوب.

محافظ السويداء أكرم علي محمد استهل حديثه بالتركيز على أن محافظة السويداء تعتمد على الزراعة والإنتاج الزراعي في المرتبة الأولى كمنتج اقتصادي يشكل المورد الأساسي لمعيشة الأهل، والدعم لهذا القطاع يعتبر ضرورة ملحة يؤدي بالنتيجة إلى تحريك العجلة الاقتصادية والتنمية المستدامة.

وحملت المداخلات الصعوبات والمعوقات والمطالب التي تسهم في دعم الزراعة ومنشآت الصناعات الزراعية، كما تم الحديث عن ارتفاع مستلزمات الإنتاج وتأمين المختبرات الحديثة المعتمدة عالمياً اللازمة لفحص الأثر المتبقي لمحصول التفاح لضمان شروط التصدير والاهتمام بزراعة الكرمة وتسويق منتجاتها مع الإشارة إلى تراجع زراعتها وعدم وجود الغراس الكافية ضمن مشاتل الزراعة لتعويض المفقود منها.

وطالبوا بمنح التنظيم الزراعي للأراضي غير المنظمة والسماح بحفر الآبار أو الترخيص للآبار المحفورة سابقاً ودعمها بقروض الطاقة الشمسية وضرورة التشاور والتباحث مع وزارة الموارد المائية حول جميع الإشكاليات التي تعاني منها المحافظة بتأمين مياه الري للمشاريع الزراعية والأشجار المثمرة.

وأشار رئيس غرفة التجارة والصناعة نبيه بكري إلى ضرورة تأمين الدعم اللازم لإقامة مشاريع الصناعات الزراعية، مؤكداً استعداد الغرفة للمساهمة الفاعلة فيها.

رئيس اتحاد فلاحي المحافظة طالب بتسليم أثمان القمح بشكل كامل للمنتجين من دون تجزئة، وتأمين محروقات لزوم عمل الدراسات في الأراضي المحصودة يدوياً، والحفاظ على الثروة الحيوانية والتشدد في منع تهريب أمات الأغنام وتأمين أكياس الخيش لمؤسسة الأعلاف لاستلام محصول الشعير، إضافة إلى دعم أسعار العنب للموسم الحالي في معمل تقطير العنب بما يتناسب مع الأسعار الرائجة.